وثيقة إنشاء دار مصطفى جعفـر بالقاهرة المؤرخة بغرة شهر صفر سنة 1151هـ دراسة آثارية تحليلية

أ.د/ محمد عبد الستار عثمان*

أ. م. د/ شوكت محمد عبد الرحمن القاضي*

أ/ أحمد محمود عبد الغني

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث نموذجاً من نماذج وثائق الإنشاء الخاصة بإحدى الدور السكنية العثمانية الباقية بمدينة القاهرة، وهى وثيقة إنشاء دار الخواجا مصطفى جعفر الكبير[2] والمؤرخة بعام 1151هـ(1738م)، وهذه الدار تقع حاليا على يسار الداخل من الدرب الأصفر طالبا الجمالية، وسيعرض هذا البحث في إطار نشر نص الوثيقة إلى تحديد موقع دار مصطفى جعفر قديما، والوقوف على الصورة الأصلية التي كانت عليها الدار، ثم ينتقل البحث إلى تحديد اسم المنشئ الأصلي للدار وإعادة تجديدها وهو الخواجا إسماعيل المصابني، كما يصحح هذا البحث بعض الآراء التي وردت ضمن محتوى الدراسات السابقة، ويكشف عن أهمية الوثائق في دراسة تاريخ عمارة الدور السكنية، ومن جهة أخرى يعرض هذا البحث الصورة الأصلية التي كانت عليها دار مصطفى جعفر قبل تجديدها وإعادة بنائها، وذلك في ضوء وثيقة الإنشاء موضوع البحث، وهذا الأمر له أهميته في الكشف عن أخطاء الوصف المعماري التي تضمنتها الدراسات السابقة للدار، وما حدث من خلط في فهم نص حجة الوقف المؤرخة بعام 1171هـ (1757م) التي نشرت ضمن إحدى الدراسات التي تناولت إعادة تصور لهذه الدار، ولم تستطع التوصل إلى الشكل الأصلي الذي كانت عليه الدار قبل إعادة بنائها وهذا ما رصده الباحث في ضوء وثيقة الإنشاء موضوع البحث.

Abstract

The present study examines a document of construction of an Ottoman house remaining in Cairo, namely that of the house of Mustafa Jaafar Elkabeer dating back to 1151 H. (1738 A.D.). This house is currently located to the left of the passerby El Darb El Asfar to Eljamalia. The study displays the text of the document, under investigation, in order to define the old location and the original status of Mustafa Jaafar house. Then, it looks for the original establisher and who was responsible for its renewal, i.e. Ismael Elmasabny. Furthermore, it corrects some opinions in literature and reveals the importance of the documents in studying the history of the houses' construction. Additionally, it defines the house's original status before renewal and reconstruction according to the document, under investigation. Accordingly, it reveals the errors of construction description in literature and the misunderstanding of the mortmain property document dating back to 1171 H. (1757 A.D.) in a previous study that examined a reconceptualization of the house, but it hadn't defined the original form of the house. However, the researcher identified this based on the construction document, under investigation.

*** مشاركة أ.د. محمد عبد الستار عثمان، أ.م.د. شوكت محمد لطفي القاضي تأتي في إطار إشرافهما على رسالة الدكنوراه التي يمثل هذا البحث إحدى نقاط البحث التي عرضت لها.**

[1] – أثر رقم 471، مربع 3 / ح بخريطة الأثار الإسلامية رقم 1، رقم التنظيم:25 الدرب الأصفر، الجمالية، الدرب الأحمر، دار المحفوظات العمومية بالقلعة، قسم العوائد والأملاك، دفتر رقم 32/29/2338/ / شياخة الجمالية، قسم الجمالية، جـ1، خامس أوقاف، 1910 ـ 1917م، ص66.

DOI:10.12816/0044300

مصطلحات البحث:

الوثائق، الدور السكنية، الموقع، التأريخ، الإنشاء، تداول الملكية، الإضافة، التعديلات المعمارية، التحليل المعماري.

منهج البحث:

يعرض هذا البحث في إطار نشر نص الوثيقة لعدة محاور أهمها تحديد اسم المنشئ الأصلي للدار، وتأريخ المراحل المعمارية التي مرت بها عمارة هذه الدار، وتحديد الوحدات المعمارية التي كانت تشتمل عليها الدار وما اندثر منها وما بقي، ويتبع البحث المنهج التاريخي والوصفي في إطار الاعتماد على نص الوثيقة التي تنشر لأول مرة ضمن هذا البحث.

أهمية البحث:

تعد الوثائق مصدرا مهما ورئيسا لدراسة الآثار الإسلامية في ضوء الإطار الوظيفي والمعماري، وذلك من خلال التعرض للوثائق التي ترصد المراحل المعمارية المختلفة للعمائر الإسلامية وظروفها الإنشائية، وخاصة دراسة وثائق الدور السكنية التى تعرَّض كثير منها إلى الاندثار سواء بفعل العوامل البشرية أو الزحف العمراني، وفقدت بسبب ذلك عديدًا من التفاصيل المعمارية التى كان من شأنها إثراء الدراسات الآثارية المتخصصة، والتي تبرز الصورة الأصلية لهذه الدور السكنية.

يتناول هذا البحث دراسة لإحدى وثائق الإنشاء الخاصة بالدور السكنية العثمانية بمدينة القاهرة، وهي وثيقة إنشاء دار وقف مصطفى جعفر بمدينة القاهرة، وقد اكتشفها الباحث خلال مسح سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة بدار الوثائق القومية، وهذه الوثيقة تحمل رقم 535، سجل 224، محكمة الباب العالي، وهي مؤرخة في غرة شهر صفر سنة 1151هـ[1]، وتنشر لأول مرة ضمن هذا البحث.

أهمية وثيقة الإنشاء:

تكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها ترصد المراحل المعمارية التي مرت بها دار مصطفي جعفر خلال تاريخها المعماري، حيث أكدت أن هناك بعض الوحدات القديمة الأصلية، وهناك وحدات معمارية أضيفت إليها في وقت لاحق يؤرخ بتاريخ وثيقة الإنشاء سنة 1151هـ، وكشفت تلك الوثيقة عن الإجراءات الإنشائية المتبعة في إنشاء الدور السكنية، وبيان تأثير التعديلات المعمارية بالدور السكنية في الجوار العمراني، ومردود ذلك بالطرق والدروب المطلة عليها تلك الدور، وفي ضوء ذلك تتضح أهداف البحث.

أهداف البحث:

- النشر العلمي لهذه الوثيقة وإلقاء الضوء على أهمية وثائق الإنشاء في التعرف على التاريخ المعماري للدور السكنية.
- الوقوف على الصورة المعمارية الأصلية للدار، والتعرف على التعديلات المعمارية التي حدثت بها.
- الوصول إلى تأريخ دقيق للوحدات المعمارية المكونة للدار، ثم التعرف على الوحدات المندثرة التي اندثرت في وقت لاحق من إنشاء الدار، وبيان مدى أهمية ذلك في ترميم الدار بشكل علمي سليم.
- توضيح الرؤية المنهجية التي يجب اتباعها في دراسة الدور السكنية الباقية بمدينة القاهرة، وكيفية الاستفادة من المصادر الأصلية التي تعين على ذلك إعانة أساسية واضحة لاستدراك ما حدث من خلط وأخطاء في الدراسات السابقة سواء فيما يتعلق بالجانب التأريخي أو البعد الوظيفي.

---

1 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، كود أرشيفي 000463 ــ 1001، وثيقة 535، بتاريخ غرة شهر صفر 1151هـ، ص 317، ص 318.

- يهدف البحث إلى تحديد السمات التخطيطية للدار في كل مرحلة والوضع النهائي الذي استقرت عليه عمارة الدار، وجل ما سبق لا شك أن يساعد على تقديم دراسة تحليلية صحيحة مؤسسة على ما تقدمه الدراسة والوثائق من نتائج صحيحة.

مراجعة الدراسات السابقة لدار مصطفى جعفر:

تناولت عديد من الدراسات[1] دار وقف مصطفى جعفر الواقعة بالطرف الغربي للدرب الأصفر، ولكن ركزت هذه الدراسات على البعد الوصفي للعمارة الحالية للدار، فبعض هذه الدراسات اعتقدت أن هذه الدار أنشئت كل وحداتها في وقت واحد، ولهذا تناولت هذه الدار بحالتها الراهنة وباعتبار تخطيطها الحالي هو التخطيط الأصلي للدار، وهذا غير صحيح، ومنها من ذكر أن تاريخ إنشاء الدار يعود إلى عام 1125هـ وهذا غير دقيق ولا توجد أدلة على ذلك، ومنها من ذكر أن منشئ هذه الدار هو الخواجا مصطفى جعفر، وهذا غير دقيق، وقد كشفت وثيقة الإنشاء أن توجهات الدراسات السابقة يشوبها كثير من مواضع الغموض والالتباس، وهنا يتضح أن ما قدمته تلك الدراسات سواء فيما يتعلق بالدراسات الوصفية أو التحليلية يحتاج إلى مراجعة، حيث افترضت أن الدار بوضعها الحالي هو الأصل الذي بنيت عليه وهذا غير صحيح، بالإضافة إلى أن أحد الباحثين قام بدراسة هذه الدار في ضوء حجة الوقف الخاصة بهذه الدار والمؤرخة بعام 1172هـ[2]، وأشار إلى اختلاف الوضع الحالي للدار عن الوصف الوثائقي الوارد بهذه الحجة، ولم يستطع التوصل إلى الأصل الحقيقي للدار ومراحل تطوره، ولم يتعرف على الوحدات القديمة الأصلية والوحدات المستجدة التي تداخلت معها، وكان ذلك سببا في الخلط الذي وقعت فيه تلك الدراسة، والصحيح أن هذه الدار مرت بمراحل معمارية متتالية منذ إنشائها في ضوء وثيقة الإنشاء التي عثر عليها الباحث وحتى أيلولتها إلى لجنة حفظ الآثار، وكان ذلك دافعا في اختيار تلك النقطة البحثية لما لهذه الوثيقة من أهمية في تصحيح مسار توجهات الدراسات السابقة سواء الوصفية أو التحليلية ومراجعة ما حدث من أخطاء بها.

وفي ضوء ما سبق ينتظم عنوان هذا البحث الذي يعيد القراءة المعمارية لدار وقف مصطفى جعفر من خلال وثيقة الإنشاء، وسيتم تناول موقع هذه الدار، وأصل موضعها قديما، ثم التعرف على الإجراءات الإنشائية، ثم التعرف على الصورة المعمارية الأصلية التي كانت عليها الدار في عام 1151هـ، ثم رصد حالات التغير التي طرأت على الدار في وقت لاحق من إنشائها، وذلك في ضوء قراءة النص الوثائقي للحجة على النحو التالي:

نص الوثيقة:

"لدى المالكي والشافعي واتصال مولانا النائب قائمقام لما اندرج في تصرف وحيازة وملك فخر الأماجد العظام مستجمع المحامد الفخام التاجر الأمجد الخواجا الحاج / محمد بن المرحوم الخواجا الحاج علي الشهير نسبه الكريم بالمصابني عين أعيان التجار بمصر المحمية حالا زاده الله رفعة وكمالا جميع المكان الذي كان متداخلا فيما قبل تاريخه بالمكان / الكبير المعروف بوقف المرحوم الخواجا شهاب عطي الذي كان أصله بيت قهوة معروفة قديما بقهوة الماوردية ثم جعلت وكالة

---

1 – رفعت محمد موسي: العمائر السكنية الباقية بمدينة القاهرة في العصر العثماني دراسة أثرية وثائقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1995م، ص142؛ على ماهر متولى أحمد، أسس تصميم العمائر السكنية في القاهرة في العصرين المملوكى والعثماني دراسة آثارية معمارية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1426هـ / 2006م، ص 401؛ مروة حسين مرسي، الآثار الإسلامية بحى الجمالية في العصر العثماني وتنشيطه سياحيا دراسة أثرية سياحية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الإرشاد السياحي، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، 1429هـ / 2008م، ص 648.

2– HASSABALLAH) Ahmed) ,A House Reconstructed: The Purchase Contract of the House of Mustafa Jafar ,Anlsl 35 ,p163-179, 2001.

حمير ثم صارت المكان المذكور الكائن ذلك بمصر المحروسة بخط المشطيين / تجاه حارة أمير جوان المتوصل إلى المكان المذكور سابقا من استطراق المكان المعروف بالخواجا شهاب عطى المذكور المشتمل بدلالة ما يأتي ذكره فيه على مساكن علوية وسفلية ومنافع / ومرافق وحقوق وجميع السبعة حوانيت التي بظاهر المكان المذكور الذي كان أصله خمسة حوانيت الكائنة بخط المشطيين المذكور المتجاورين لبعضم بعضا الجاري / ذلك جميعه بوقف المرحوم طوغان الحسيني وخلو ذلك في وقف المرحوم الحاج حسين بن المرحوم الخواجا شهاب عطي المذكور الآيل ذلك للخواجا الحاج محمد المذكور بطريق التواجر الشرعي من جهة وقف / المرحوم الحاج حسين عطي المذكور في ذلك وغيره المدة الطويلة التي قدرها تسعون سنة كاملة متوالية هلالية بالأجرة الحالة والمؤجلة فالحالة قدرها ثمانية وتسعون ألف نصف فضة مقبوضة / بيد مستحقيها حالة تواجر ذلك والمؤجلة قدرها عن ذلك في كل سنة تمضي من ذلك مائة نصف واحدة وثمانون نصفا فضة يقام بها لجهة وقف الحاج حسين عطي المذكور سنة بسنة خارج / ذلك عن ما يقام به لجهة وقف طوغان الحسيني الواقف لأصل ذلك المذكور أعلاه وقدره في كل شهر اثنان وسبعون نصف فضة ما هو عن المكان المذكور في كل شهر ثلاثون نصفا فضة / من ذلك وما هو عن الحوانيت المذكورة في كل شهر اثنان وأربعون نصفا فضة باقي ذلك وصدر له الإسقاط في أمد تواجر ذلك الباقي من جهة وقف طوغان الحسيني المذكورة وقدره / خمسة وستون سنة كاملة متوالية هلالية وصدر له الإذن في عمارة ذلك وتجديده ومرمته وكل شئ صرفه على ذلك يكون له خلوا وانتفاعا إلى آخر ما هو معين ومشروح بمستند التواجر / الصحيح الشرعي المسطر من هذه المحكمة المؤرخ في حادي عشر جمادى الآخر سنة سبع وأربعين ومائة وألف وقد صدر من الخواجا الحاج محمد المشار إليه إيقاف شرعي في ذلك مع جملة ما أوقفه / من العقارات وخص الاستحقاق بوقف المكان المذكور وما به من السبعة حوانيت التي بظاهره بمستولدته المصونة عائشة خاتون بنت عبد الله البيضا الجهركسية الجنس مدة حياتها / فقد ثم من بعدها يكون وقفا على أولاد الواقف المشار إليه مع جملة ما أوقفه عليه بموجب مكتوب الوقف الشرعي المسطر من هذه المحكمة المؤرخ في رابع شهر شوال سنة ثمان وأربعين / ومائة وألف واندرج في ملكه أيضا جميع بنا{ء} المكان القائم على الأرض المحتكرة الكاين بمصر المحروسة بخط المشطيين المذكرو داخل عطفة غير نافذة يتوصل منها لزاوية / الشيخ أحمد الشربشي بظاهر المكان المذكور أعلاه وملاصق له من جهته الغربية في ملكه المشتمل ذلك بدلالة ما يأتي ذكره فيه على منافع ومرافق وحقوق متخربة / وحدود أربعة الحد القبلي ينتهي إلى العطفة التي هو فيها وفيه الواجهة والباب والحد البحري ينتهي بعضه لمكان بيد الشيخ السادات وباقيه لمكان مصطفى جاويش / العجمي ولمكان الشهابي أحمد الماوردي والحد الشرقي ينتهي لمكان الأزمرلي والحد الغربي لما بيد محمد أوده باشي البهلوان سابقا ثم عرف بسكن أحمد / أوده باشي مستحفظان كان وجميع القاعة المفروزة من جملة منافع القاعة المعروفة قديما بقاعة الشمع التي صارت الآن خربة معدة لصبغ / الدندكي الأحمر وما بها من البئر الما{ء} المعين والحاصل المسقف غشيما والطبقتين الذي أصلهما ثلاث طباق المطلين علة سوق المشطيين المذكور ومنافع ذلك / وحقوقه المختلط ذلك بالمكان المذكور ثانيا بأعاليه المجاور ذلك لمكان الخواجا إسمعيل القهوجي وللمكان المبدأ بذكره أعلاه وجميع الحاصل / الصغير المجاور لذلك الجاري الأرض الحاملة لبنا{ء} المكان المذكور في وقف المرحوم أحمد حافظ وأصل القاعة والحاصل والطبقتين المتداخلتين في المكان / المذكور في وقف المرحوم طوغان الحسيني وملك بنا{ء} ذلك مع تواجر الأرض المذكورة المدة التي قدرها خمسة وخمسون سنة كاملة متوالية هلالية وستة / أشهر تليها وأجرة ذلك المعجلة لطول المدة المرقومة في ملك وانتفاع الخواجا الحاج محمد المشار إليه الآيل ذلك إليه بالتبايع والإسقاط الشرعيين / من قبل الخواجا الحاج عمر الشهير بالمصري بن المرحوم الشيخ سليمان القباني التاجر في ورق الدخان بالخط المذكور بالثمن الذي قدره عن ذلك ثلاثمائة / دينار وستون دينارا ذهبا زنجرليا المقبوض منه بيده حالة تبايع ذلك خلا مصاريف لازمة حسبما يشهد للحاج محمد المشار إليه بذلك حجة التبايع الشرعية / المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في حادي عشر شهر رجب سنة خمسين ومائة وألف المعين بها القيام بحكر ذلك لجهة وقف أرض المكان في كل سنة تسعون / نصفا

فضة ولجهة وقف الحاصل والطبقتين والقاعة في كل سنة مائة نصف وخمسون نصفا فضة ولما اندرج ذلك في تصرفه وحيازته على/ الحكم المشروح عنَّ له أن هدم المكان والحاصل والطبقتين والخربة المذكورين أعلاه ونقل ما كان على ذلك من الأتربة إلى الكيمان ونظف أرض ذلك / حتى صارت لوحة واحدة وأفرز من ذلك قطعة أرض مقدرة بحق الربع سيجعلها مكانا صغيرا مجاورا لذلك يكون مستقلا على حدته وباقي أرض ذلك / حفر أساساتها وشق جدرها وخلطها بالمكان المذكور أولا بأعاليه بعد أن عمره ورممه وأحدث به أبنية مستجدة الإنشا{ء} والعمارة يأتي ذكرها فيه وأحضر لذلك / الآلات المحكمة والمون المتقنة من جير وجبس وطين وقصرمل وأحجار نحيتة ودبش ومجاديل وطوب وأخشاب متنوعة ومسمار حديد بسائر أنواعه وإحضار / المعمارية من مهندسين وبنائين وفعلا ونجارين ونشارين ومبلطين ومقصبين ومبيضين وحجارين ونحاتين وغير ذلك مما احتاج / الحال إليه وتوقف الأمر وتمامه عليه حتى صار المكان المذكور أولا وثلاثة أرباع أرض العقارات المشروحة ثانيا مكانا كبيرا مستقلا على / حدته يشتمل بدلالة الإملا{ء} والمشاهدة على واجهة قبلية مبنية بالحجر الفص النحيت الجديد الأحمر يتوصل إليها من الزقاق الذي بخط المشطيين المتوصل / إليه لزاوية الشيخ أحمد الشربشي المذكور أعلاه المجاور للوكالة الذي هناك وبالواجهة المذكورة باب كبير مقنطر يعلوه شباك حديد برسم النور والهوى / يغلق عليه فردة باب خشبا نقيا مطبقا مكمل بالأعتاب والصفائح الحديد يدخل منه إلى دركاة مسقفة نقيا يعلوها رواق لم تكمل عمارته من جملة منافع المكان / الصغير المفروز من أرض ذلك بحق الربع المذكور أعلاه بصدر الدركاة المذكورة مسطبة ودولابين خشب يمنة ويسرة وخزانة سفل ذلك برسم البواب وباب / استثنا{ء} يدخل منه إلى حوش كبير كشف سماوي مبني داير جهاته الأربع بالحجر الفص النحيت الجديد به يمنة الداخل فسحة مسقفة نقيا بأولها قنطرة من الفص الحجر النحيت / الجديد وبصدرها باب يغلق عليه فردة باب خشبا نقيا يدخل منه إلى إسطبل كبير بعضه مسقف غشيما وباقيه كشفا سماويا وبالحوش المرقوم يمنة أربعة أبواب يغلق على / كل منهم فردة باب خشبا نقيا يدخل من اثنان منهم إلى حاصلين مسقفين غشيما ومن الثالث إلى كرسي راحة ومن الرابع إلى عقد سلم يصعد من عليه إلى بسطة بها يمنة ويسرة / بابين يغلق على كل منهما فردة باب خشبا نقيا فالذي يمنة يدخل منه إلى قاعة صغيرة علو الإسطبل المرقوم تحوي إيوانين ودورقاعة وخزنة نومية وواجهة طاقات / ومسطبة برواجع خشب يعلوها شباك كبير خرط مطل ذلك على الحوش المرقوم ودولاب عربي مسقفة نقيا مفروش أرضها بالبلاط الكدان ويدخل من الباب / الذي به إلى رواق علو الحاصلين المذكورين أعلاه مسقفا نقيا به واجهة شبابيك خرط مطلة على الحوش المرقوم وبالحوش المذكور يسرة بابان يغلق على / كل منهما فردة باب خشبا نقيا يدخل من أحدهما إلى حاصل مسقف غشيما ومن الثاني إلى مساكن الحريم يأتي ذكره فيه وبصدر الحوش المرقوم تجاه الداخل يمنة بئر ما{ء} معين / وتبليطة وبالوعة يجاور ذلك باب مربع بالحجر الفص النحيت يغلق عليه فردة باب عربي يدخل منه إلى قاعة أرضية كبرى ذات إيوانين كبير وصغير فيما بينهما دورقاعة / بوسطها فسقية مثمن مفروش أرضها مع أرض دورالقاعة بالرخام الملون وبإيوانها الكبير في العلو شباك حديد برسم النور والهوي مطل على حوش مكان / المرحوم شهاب عطي المذكور أعلاه ومرتبة بها شبابيك خرط مقفلة بالزجاج الأبيض مطلة على الحوش الثاني الصغير الآتي ذكره فيه وبإيوانها الصغير / خزنة نومية مسقفة القاعة المرقومة نقيا مدهونة حريريا مكملة بالكرادي السابلة والمسندرات الخشب والبخاريات وبدورالقاعة المرقومة تجاه الداخل / باب يغلق عليه زوجا باب عربي يتوصل منه إلى الحوش الثاني الصغير الموعود بذكره أعلاه وهو كشف سماوي مفروش أرضه بالحجر الفص النحيت به ثلاثة / أبواب يغلق على كل منهم فردة باب خشبا نقيا يدخل من أحدهم إلى منظرة صغيرة تحوي إيوانا واحدا ودورقاعة وشبابيك مطلة على الحوش المرقوم / مسقفة نقيا ومن الثاني إلى كرسي راحة ومن الثالث إلى مساكن الحريم يأتي ذكرها فيه يجاور ذلك حنفية برسم الوضوء وبالوعة ويدخل من باب الحريم / الذي على يسرة الداخل من الحوش الكبير المذكور أولا المذكور أعلاه إلى دركاة بها يمنة لم معقود بالبلاط الكدان مركب به درابزين خشب من السفل إلى العلو / يصعد من عليه إلى بسطة بها يسرة سلم يأتي ذكره فيه ويمنة باب يدخل منه إلى مجاز مسقف نقيا يتوصل منه

إلى المساكن الآتي ذكرها فيه وتجاه الداخل مجاز ثاني / بأقصاه باب يدخل منه إلى فسحة مسقفة نقيا به كرسي راحة ومزيرة وشباك ويمنة باب يدخل منه إلى رواق كبير مسقف نقيا به واجهة طاقات ومشربية / مطلات على الشارع المسلوك مكمل بالدواليب والرفوف والبخاريات ويصعد من السلم الموعود بذكره إلى بسطة بها سلم وباب يدخل من الباب المذكور / إلى طبقة مسقفة نقيا ويصعد من السلم المرقوم إلى فسحة كشف سماوي بها يسرة سلم أربع درج يتوصل منه إلى باب يدخل منه إلى فسحة بعضها مسقف / نقيا وباقيها كشفا سماويا بها كرسي راحة وباب يدخل منه إلى رواق كبير علو الرواق المذكور أولا به واجهة طاقات ومشربية مطلة على الشارع المسلوك / مكمل بالدواليب والرفوف وبالفسحة المذكورة أولا باب يغلق عليه فردة باب عربي مطبق يدخل منه إلى قاعة كبرى معلقة علو القاعة الأرضية المذكورة أولا / وهى تحوي إيوانين كبير وصغير فيما بينهما دورقاعة مفروش دورقاعتها بالرخام الملون بالإيوان الكبير شباك خرط في العلو برسم النور والهوي / مطل على حوش مكان الخواجا شهاب عطي المذكور وبه مرتبتان بأحدهما شبابيك خرط دقي ومشربية مطل ذلك على الحوش الصغير المذكور ثانيا / وبدورقاعتها مرتبة بها شباك ومشربية خرط مطلة على الحوش المذكور مقفل ذلك بالزجاج الملون وبدورالقاعة المذكورة مشربية مطلة / على الحوش الكبير المذكور أولا وبإيوانها الصغير واجهة شبابيك خرط بظاهرها فردة من الخشب مطل ذلك على الشارع المذكور وبه خزنة / نومية مطلة على الشارع أيضا يعلوها أغاني يأتي ذكره فيه وبدورالقاعة المذكورة ممرق مثمن ملقف للهوى / **ص 318** / من الخشب النقي وبها في العلو شنود قمريات من الزجاج الملون مسقفة القاعة المذكورة سكندريا على جفت ملمعة بأنواع الدهانات المتنوعة مكملة بالكرادي السابلة / والمسندرات الخشب والدواليب العربي والخورنقات والبخاريات وتجاه الداخل من القاعة المذكورة باب مربع يغلق عليه زوجا باب عربي مطبق يدخل منه إلى فسحة كبرى / بعضها مسقف نقيا مدهون حريريا وباقيها كشفا سماويا مفروش بعض أرضها بالرخام الملون وباقيها بالبلاط الكدان بها طاقة ومشربية خرط مطلة على الحوش الصغير / المرقوم وباب يدخل منه إلى مجاز مسقف نقيا به يمنة كرسي راحة ويسرة باب يدخل منه إلى مستوقد الحمام الآتي ذكره فيه وبالفسحة المذكورة أيضا مجاز صغير مسقف نقيا بأقصاه / باب يدخل منه إلى الحمام الموعود بذكره يشتمل على بيت أول وحرارة وحنفية وجرن رخام ودست نحاس معقود سقفه بالمون والجامات الزجاج مفروش أرضه بالرخام / الملون وبالفسحة المذكورة باب يدخل منه إلى سلم صاعد هابط فالصاعد يتوصل منه إلى مجاز به يمنة وكرسي راحة وباب يدخل منه إلى سطح الحمام المذكورة ويسرة فسحة ثانية / بها بابان أحدهما يدخل منه إلى الأغاني الذي علو الخزنة النومية التي بالقاعة المعلقة المذكورة ثانيا به شباك خرط ميموني مطلة على القاعة المذكورة بداخله باب يتوصل / منه إلى مقعد كشف سماوي شكل كشك مشيد ودرابزين خشب مطل على فسحة القاعة المذكورة مركب عليه جملون في العلو من الخشب النقي يجاور ذلك باب يدخل منه إلى / إلى فسحة كشف سماوي به سلم يتوصل منه إلى السطح العالي على ذلك ويهبط من السلم الموعود بذكره إلى بسطة بها يسرة باب يدخل منه إلى مجاز مستطيل بأوله كرسي / راحة وبه يمنة ثلاثة أبواب أحدهم يدخل منه إلى مطبخ بداخله كلار مطل ذلك على الشارع المسلوك ويدخل من البابين الباقيين إلى رواقين / مسقفين نقيا يقابلهما شباك سلك حديد برسم النور والهوى وبأقصى الدهليز المرقوم باب يدخل منه إلى المجاز المتوصل إليه من باب الحريم / الذي بالحوش الكبير ويهبط من السلم المذكور إلى بسطة بها باب يدخل منه إلى رواق علو المنظرة الذي بالحوش الصغير ثم يهبط من باقي السلم المرقوم / إلى باب الحريم الذي بالحوش الصغير الموعود بذكره أعلاه مستجد ذلك جميعه الإنشا{ء} والعمارة وما لذلك من المنافع والمرافق والتوابع / واللواحق والحقوق ويحيط بذلك ويحصره حدود أربع بالدلالة المذكورة الحد القبلي ينتهي بعضه لمكان الخواجا شهاب عطي / المذكور وبعضه إلى مكان المرحوم إسمعيل القهوجي وباقيه إلى الزقاق الذي هو فيه وفيه الواجهة والباب والحد البحري / ينتهي للشارع المسلوك وفيه السبعة حوانيت ومطلات المساكن المذكورة والحد الشرقي ينتهي بعضه إلى الفرن والخربة / الجاريين في وقف الذهبي والحد الغربي ينتهي بعضه للمكان الصغير المفروز من أرض المكان المذكور ثانيا الجاري في / ملك المنشئ المذكور وباقيه للعطفة المذكورة ولمكان إسمعيل القهوجي

المذكور يحد ذلك وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه / ورسومه وما يعرف به ذلك وينسب إليه شرعا وأصرف على ذلك من ماله وصلب حاله مبلغا قدره من الفضة الأنصاف / العددية الديوانية مائتا ألف نصف ثنتان وستة آلاف نصف وخمسائة نصف وعشرون نصفا فضة الصرف الشرعي وذلك / هو القدر الذي استهلك منه بتمامه وكماله على عمارة وإنشا{ء} وتجديد المكان المذكور أعلاه حتى صار يشتمل على الأوصاف المشروحة / ليصير جملة ما مشتروات الأماكن والأجرة المعجلة ومصرف العمارة بالمكان المذكور ثلاثمائة ألف نصف وأربعة وأربعون / ألف نصف ومائة نصف وعشرون نصف فضة الصيرورة الشرعية بالطريق الشرعي الثابت ذلك جميعه لدى مولانا الحاكم المالكي / والحاكم الشافعي المشار إليهما بأعاليه بشهادة كل من الشيخ الإمام العمدة الهمام شمس الدين محمد بن الشيخ عيسى العيوني المالكي والشيخ العمد / شهاب الدين أحمد بن المرحوم الشيخ محمد الشهير بقرواسن الدمياطي والحاج حسن محي الدين الغزي والحاج أحمد الناقولي والمحترم محسن / ابن حسن الحريري المؤدي كل منهما شهادته لدى كل من الحاكمين المومى إليهما بأعاليه بذلك كذلك المقبولة بعد تعديلهم وتزكيتهم / لديه بالطريق الشرعي بعد إحاطة علم مولانا الحاكم المالكي المشار إليه باستمرار وضع يد الخواجا الحاج محمد المنشئ المذكور / على ملك البنا{ء} المستجد الإنشا{ء} والعمارة المذكور بأعاليه وجريانه في ملكه وحيازته بشهادة البينة المذكورة ثبوتا شرعيا/ تاما معتبرا مرعيا وصيرر الحاكم المالكي المشار إليه الثلث من المصرف المرقوم للخواجا الحاج محمد المذكور خلوا / وانتفاعا بالمكان المذكور والثلثين باقي المصرف المرقوم صارت أبنيته ملكا طلقا له من قبل الحاكم الشافعي المشار إليه تصييرا شرعيا مقبولا منهما / للخواجا الحاج محمد المشار إليه يتصرف في ذلك لنفسه تصرف الملاك في أملاكهم وذوي الحقوق في حقوقهم وأرباب الأموال في أموالهم للمقتضى / المشروح ولما تكامل المكان المذكور وانتظم علىالحكم المسطور أشهد على نفسه الخواجا الحاج محمد المنشئ المذكور أعلاه شهوده الإشهاد الشرعي وهو / بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا أنه وقف وحبس وسبل وضم وألحق إلى وقفه السابق النعين بكتاب الوقف المحكي / تاريخه أعلاه جميع المكان الموصوف المحدود بأعاليه المعلوم ذلك عنه والعلم الشرعي والجاري ذلك في خلوه وتواجره وملكه / ومعروف بإنشائه وعمارته على الحكم المسطور وأنشأ وقفه لذلك من تاريخه ومقتضى باستحقاقه مستولدته المصونة عائشة خاتون / بنت عبد الله البيضا{ء} الجركسية الجنس المذكورة أعلاه ينتفع بكامل المكان المذكور وما به من السبعة حوانيت التي بظاهره المذكورة / من غير مشارك لها في ذلك ولا منازع ولا رافع ليدها عن ذلك ولا مدافع مدة حياتها فقط ثم من بعدها يكون ذلك وقفا على أولاد الواقف / المشار إليه وذريتهم ونسلهم وعقبهم وملحقا بوقفه المعين بكتاب الوقف المحكي تاريخه أعلاه وشرط وظيفة النظر على ذلك لكل / من يكون ناظرا على وقفه المذكور وشرط لنفسه الإدخال والإخراج والإعطا{ء} والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل / والاستبدال وقفا وحبسا وتسبيلا وضما وتخصيصا وشرطا شرعيات باعترافه بذلك الاعتراف الشرعي وسلم ذلك / لمتولي شرعي إلى أن يتم أمر التسجيل التسلم الشرعي المقبول وثبت مضمون ذلك وشرح وسطر بأعاليه لدى / كل من مولانا الحاكم المالكي ومولانا الحاكم الشافعي المومى إليهما بأعاليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم كل منهما بموجب / ما نسب إليه في ذلك وقضى بصحته ولزومه بعد تقدم بينة شرعية وخصوصه خصيصة قصوى في شأن ذلك بصورته في شأن ذلك حكما / ووقفا صحيحين شرعيين ثم اتصل ذلك بسيدنا ومولانا كمال علما{ء} الإسلام الناظر في الأحكام الشرعية قائمقام / بمصر المحمية ونفذ ذلك وأمضاه وأكده وقواه وأشهد على نفسه كل منهم بذلك اتصالا وتنفيذا وإمضا{ء} / وتأكيدا وتقوية شرعيات تحريرا في غرة شهر صفر الخير من شهور سنة إحدى وخمسين ومائة وألف"

وفي إطار نص الوثيقة سيتم عرض ما يلي:

موقع الدار في ضوء وثيقة الإنشاء:

ذكرت الوثيقة أن هذه الدار تقع بمصر المحروسة بخط الجمالية بأقصي الدرب الأصفر المقابل للمدرسة البيبرسية، وهو ما يعني أن الدرب الأصفر كان من الدروب غير النافذة، وأنه أصبح نافذا إلى شارع المعز بعد أعمال التنظيم التي تمت بعد عام 1930م، وقد استطاع الباحث التأكد من هذا الأمر من خلال الإطلاع على خرائط بروه التي ترصد هذا الدرب وتؤكد عدم اتصاله بشارع المعز، وهذا الأمر من الأمور التي كشفت عنها الوثيقة كما سيتضح، وأكدتها إحدى خرائط بروه القديمة[1].

تاريخ موضع الدار قبل الإنشاء:

تبين من خلال استقراء وثيقة الإنشاء – موضوع البحث – أن هذه الدار أنشئت على أساسات عدة مباني قديمة تنوعت ما بين دار سكنية ومنشآت صناعية وتجارية وهذه المنشآت كالتالي؛

- المكان الأول الذى كان متداخلا بالمكان الكبير المعروف بوقف الخواجا شهاب عطى الذى كان أصله عبارة عن بيت قهوة كانت تعرف بقهوة الماوردية، ثم صارت وكالة حمير، ثم صارت المكان المذكور، والذي كان يقع بالقاهرة بخط المشطيين تجاه حارة أمير جوان، والمتوصل إلى هذا المكان من استطراق مكان الخواجا شهاب عطى، والذى كان يشتمل على مساكن سفلية وعلوية ومنافع ومرافق وحقوق[2].
- الثلاثة حوانيت التى بظاهر المكان السابق ذكره، ثم صاروا خمسة حوانيت، ليصبحوا بعد ذلك سبعة حوانيت كائنين بخط المشطيين المتجاورين لبعضهم بعضا[3].
- المكان القائم على الأرض المحتكرة بخط المشطيين داخل عطفة غير نافذة يتوصل منها لزاوية الشيخ أحمد الشربشي بظاهر المكان المبدأ بذكره وملاصق له من جهته الغربية، والمشتمل على منافع ومرافق وحقوق متخربة، ويحيط به أربعة حدود؛ الحد القبلي ينتهي إلى العطفة التى هو فيها وفيه الواجهة الباب، والحد البحري ينتهي بعضه لمكان بيد الشيخ السادات وباقيه لمكان مصطفى جاويش العجمي ولمكان الشهابي أحمد الماوردي، والحد الشرقي ينتهي لمكان الأزمرلي، والحد الغربي ينتهي قديما لمكان محمد أوده باشا البهلوان ثم عرف بعده بمكان الأمير أحمد أوده باشا مستحفظان[4].
- القاعة المفروزة من جملة منافع القاعة المعروفة قديما بقاعة الشمع التي صارت بعد ذلك خربة معدة للصباغة، وما كانت تشتمل عليه هذه القاعة من بئر المياه، والطبقتين الذي أصلهما ثلاث طباق المطلين على سوق المشطيين وحاصل ومنافع وحقوق، وتجاور هذه القاعة مكان إسماعيل القهوجي ومكان شهاب عطى، وقد اختلطت القاعة ومنافعها بالمكان المذكور ثانيا ـ السابق الإشارة إليه ـ، هذا بالإضافة إلى حاصل صغير مجاور لذلك[5].

وقد تعرضت أغلب هذه المنشآت للهدم والتخريب، فاستدعى الأمر إلى بيع هذه المنشآت أو تأجيرها للاستفادة منها لجهات أوقافها، ويكشف هذا عن علاقة الحالة الإنشائية للمباني بتداول ملكيتها، ودور الوقف في صياغة تلك التصرفات بما يتوافق وشروط الواقف منفعة جهة الوقف.

---

[1] – مصلحة المساحة المصرية، أرشيف الخرائط القديمة والأثرية، خرائط بروه، الدرب الأصفر، لوحة رقم 159، ولم يصرح للباحث بتصويرها.

[2] – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 535، ص 317، سطور 2 –5.

[3] – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 535، ص 317، سطر 5، سطر 6

[4] – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 535، ص 317، سطور 15 – 19.

[5] – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 535، ص 317، سطور 19 –25.

وتأسيسا على ما سبق أمكن التعرف إلى الأصول المعمارية التى حلت محلها الدار **شكل (1)**، ومن ثم إمكانية تعيين الحدود الأصلية للدار قبل إنشائها، فكان يحيط بجميع هذه المنشآت أربعة حدود، حيث كان يحدها من الشرق الدرب الأصفر وأوقاف الخواجا شهاب عطي والخواجا إسماعيل المصابني(الخريزاتي حاليا)، وكان يحدها من الغرب سوق المشطيين(شارع المعز لدين الله)، وكان يحدها من الشمال درب الرشيدي وأوقاف الخواجا إسماعيل المصابني وشهاب عطي وأوقاف الذهبي، وكان يحدها من الجنوب – موضع نفاذ الدرب الأصفر حاليا – أوقاف الأمير الظاهر بيبرس التي آلت إلى أوقاف كل من الأمير محمد جوربجي[1] والأمير عابدين بك، وأوقاف إسماعيل القهوجي، ولم تتغير حدود هذا الموضع كثيرا بعد إنشاء الدار.

حدود موضع الدار بعد الإنشاء فى ضوء وثيقة الإنشاء:

تبين في ضوء ما ورد في وثيقة الإنشاء أن الحد القبلي لهذه الدار ينتهى بعضه إلى مكان الخواجا شهاب عطى وبعضه إلى مكان إسماعيل القهوجي وباقيه للزقاق الذي هو فيه، وفيه الواجهة والباب (صدر الدرب الأصفر)، والحد البحري ينتهي إلى الشارع النافذ المعروف بسوق المشطيين وفيه الحوانيت(شارع المعز)، والحد الشرقي ينتهي بعضه إلى الفرن والخربة الجاريين فى وقف الذهبي، والحد الغربي ينتهي بعضه للمكان الصغير الجاري فى وقف الحاج محمد المصابني وباقيه للعطفة ومكان إسماعيل القهوجي[2].

الحدود الحالية لموضع الدار: شكل (2)

تغير المحيط العمراني لموضع الدار عما كانت عليه وقت إنشائها تبعا لاختلاف ملاكها وتغير عمارتها؛ الحد الجنوبي كان ينتهي إلى وقف محمد شعراوي ثم أصبح الآن ينتهي إلى حارة الدرب الأصفر بعد توصيل الدرب الأصفر بشارع المعز، والحد الشمالي ينتهي إلى درب الرشيدي، والحد الشرقي ينتهي إلى وقف الخرزاتى، وأصبح وقف الخريزاتي حاليا حرما أثريا لدار السحيمي ودار مصطفى جعفر، والحد الغربي ينتهي إلى شارع المعز لدين الله (شارع أمير الجيوش البراني).

من هو المنشئ الأصلي لدار وقف مصطفى جعفر؟

أُدرِجت هذه الدار في قوائم الآثار الإسلامية تحت مسمى دار مصطفى جعفر، وقامت الدراسات السابقة بتناول هذه الدار باعتبار أن مصطفى جعفر هو المنشئ الأصلي للدار، على الرغم من أن هناك بعض الدراسات أتيح لها التوصل إلى بعض وثائق هذه الدار[3]، وما قدمته تلك الدراسات غير دقيق؛ لأن المنشئ الأصلي لهذه الدار هو الخواجا شهاب الدين بن حسين عطي، ثم قام شمس الدين محمد على المصابني بشراء الأماكن القديمة المجاورة لدار الخواجا شهاب وأصبح جميع ذلك دارا واحدة، وأن الخواجا مصطفى جعفر الكبير اشترى هذه الدار من مالكها وهو الخواجا محمد على المصابني.

كما أن هناك بعض الدراسات خلطت بين مصطفى جعفر مالك الدار وبين مصطفى جعفر السلحدار، واعتبرت تلك الدراسات أن مصطفى جعفر السلحدار الذي كان من كبار التجار بوكالة ذو الفقار كتخدا هو المنشئ الأصلي للدار[4]، وهذا خلط واضح؛ حيث إن هناك اختلافا كبيرا بين كلا منهما، فأحدهما وهو مصطفى جعفر السلحدار من أبناء الحاج جعفر بن

---

[1] – امتدت أوقاف هذا الأمير على يسار السالك بالدرب الأصفر طالبا أقصاه، دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 206، كود أرشيفي 000417 – 1001، وثيقة 185، ص 57.

[2] – وزارة الأوقاف، وثيقة رقم 224، بتاريخ 12شهر شوال 1171هـ .

[3] – محمد رفعت موسي: العمائر السكنية، ص 142.

– ABD AL–TAWAB (Abd al–Rahman), RAYMOND (Andre'), La waqfiyya de Mustafa Gafar, Anlsl, 1978, p177–193., HASSABALLAH (Ahmed), op.cit ,p163–179.

4 – أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ص 216.

الخواجا الحاج مصطفى جعفر الكبير، وقد أوضحت الوثائق أنهما شخصان مختلفان، فقد وسمت وثيقة مصطفى جعفر مالك الدار موضوع البحث بالكبير، ووسمت وثيقة أخري الشخص الآخر المسمى بمصطفى جعفر السلحدار بالصغير[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك ظاهرة مهمة ترصد العلاقة الوثيقة بين حركة شراء الدور والتصرف فيها بتصرفات الملكية المختلفة وبين التعديلات المعمارية التي تحدث بها، وهذه الظاهرة هنا تتمثل في أن التعديلات المعمارية تكون سببا مباشرا في الاستثمار العقاري سواء بتأجير دور سكنية يستخدمها المالك لحين الانتهاء من تعديلاته بداره الرئيسة، أو انتشار حركة البيع والشراء إثر هذه التصرفات، وهذا ما قام به الخواجا مصطفى جعفر الكبير حيث كان يسكن في دار تقع بالصناديقية بخط الأزهر، وأنه قام بتجديد هذه الدار، وإجراء بعض الترميمات والتعديلات المعمارية بها، والتي بدأت منذ عام 1168هـ، وهذا التاريخ يتوافق مع شراء مصطفى جعفر الكبير لدار محمد المصابني المعروفة حاليا بدار مصطفى جعفر الكبير موضوه البحث، وقد تكررت تلك الظاهرة في غالبية الدور السكنية التي حدث بها تعديلات وتناولها الباحث بالدراسة، هذا بالإضافة إلى البعد الاقتصادي المتمثل في أهمية موقع الدار حيث وقوعها على الشارع الأعظم وقربها من سوق المشطيين وهو من أهم الأسواق التجارية في العصر العثماني، ولعل ذلك كان سببا رئيسا في ارتفاع ثمن هذه الدار، والذي قدرت قيمته 350 ألف نصف فضة ديواني[2]، وهذا يدل على قدرة مصطفى جعفر المالية التي مكنته من شراء هذه الدار، بالإضافة إلى الدور التي اشتراها في نفس التاريخ، وهذا من أهم الأبعاد الاقتصادية التي لعبت دورا مهما في تاريخ عمارة الدور السكنية وتداول ملكياتها بين كبار التجار والأعيان.

تأريخ إنشاء الدار:

ذكرت الدراسات السابقة أن هذه الدار أنشئت في عام 1125هـ بدون تقديم أية أدلة على هذا الرأي[3]، وهذا غير دقيق، فقد تبين من خلال تتبع تاريخ ملكية موضع هذه الدار تفاوت تواريخ إنشاء وحدات هذه الدار، حيث تشتمل هذه الدار على حوانيت يعود تاريخ إنشائها إلى قبل عام 1039هـ، وجددت هذه الحوانيت في عام 1125هـ، وهنا يلاحظ أن التاريخ الذي افترضت الدراسات السابقة أنه تاريخ إنشاء الدار إنما هو تاريخ تجديد الحوانيت التي كانت تقع بظاهر دار شهاب عطي، أما الدار الحالية فيعود تاريخ إنشاء أقدم وحداتها المعمارية إلى عام 1118هـ[4]، وهى القاعة الرئيسية التي أدخلها محمد المصابني في داره التي أنشأها في عام 1151هـ، وذلك في ضوء ما ورد بوثيقة الإنشاء – موضوع البحث – أن الخواجا محمد المصابني لما ملك الأماكن القديمة بالتصرفات الشرعية هدم ذلك وفرز منه قطعة أرض بحق الربع، وباقي ذلك أضافه للمكان الجاري في تواجره المعروف بوقف شهاب عطي، الذي كان يتوصل إليه من الدرب الأصفر بخط الجمالية، وعمر ذلك وجعله مكانا كبيرا"[5]، ومن هنا يمكن القول أنه يمكن تأريخ إنشاء هذه الدار كان في الفترة ما بين 1118هـ / 1152هـ في ضوء أقدم وحداتها المعمارية الباقية وآخر تجديد شمل إعادة بناء هذه الحوانيت.

التخطيط الأصلي للدار: شكل (3، 4، 5)

تناولت بعض الدراسات السابقة التخطيط الحالي لهذه الدار باعتبار أنه هو التخطيط الأصلي للدار، وهذا غير صحيح، إذ أن هذه الدار كانت تشتمل على وحدات مندثرة حاليا، ووحدات لا تزال باقية (شكل 5)، وتتمثل الوحدات

---

1 – وزارة الأوقاف، 226/ أوقاف، مؤرخة بعام 16 شهر ذي الحجة 1188هـ.

2 – دار الوثائق القومية: محكمة الصالحية لنجمية، سجل 521 قديم، وثيقة 934، بتاريخ 18 شهر شعبان 1171هـ، ص 479، ص 480؛ نشر هذه الوثيقة:

– HASSABALLAH (Ahmed), op.cit, p163– 179

3 – راجع هامش 3، ص2 من البحث.

4 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجلات الدشت، سجل 62، وثيقة مؤرخة بعام 1118هـ.

5 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 226، وثيقة 420، بتاريخ 18 شهر جمادى الأول 1152هـ، ص 278، ص279.

المندثرة والتي أشارت إليها وثائق إنشاء ووقف هذه الدار في الإسطبل والحمام والرواقين اللذين كانا يعلو كل منهما الآخر أعلى الإسطبل ويطل كل منهما على الدرب الأصفر.

أما التخطيط الحالي للدار **(شكل 6)** فهو يمثل الوحدات الباقية من عمارة هذه الدار بعد شق الدرب الأصفر وهدم الواجهة الرئيسة لهذه الدار وتبع ذلك هدم بعض الوحدات المعمارية المندثرة حاليا، وتتمثل الوحدات الباقية في الفناء الرئيس والفناء الثانوي، والقاعة الأرضية والمنظرة وبعض الحواصل وكراسي الراحة، والقاعة العلوية وطبقتين بالدور المسروق.

ومما سبق يلاحظ أن التغيرات العمرانية التي طرأت على الدرب الأصفر أفقدت دار مصطفى جعفر جزءا كبيرا من وحداتها، ولم تنتبه الدراسات السابقة لهذا الأمر فعرضت عرضا غير دقيق بالدراسة الوصفية لهذه الدار، فاعتبرت أن الواجهة الحالية هي الواجهة الأصلية للدار، ولكن الواجهة الأصلية لهذه الدار كانت تقع في مواجهة السالك بالدرب الأصفر طالبا أقصاه، وهى مندثرة حاليا.

الإجراءات الإنشائية المتبعة في إنشاء الدار:

قدمت وثيقة الإنشاء – موضوع البحث – الإجراءت الإنشائية التي يقوم بها صاحب الدار عند إنشاء داره، ولكن الأمر هنا يختلف بعض الشئ، حيث إن هناك بعض الوحدات المعمارية القديمة التي حرص المالك على إبقائها، وهناك بعض الوحدات المعمارية القديمة التي كان ينوي على هدمها، وبالتالي فإن هناك إجراءات تم اتباعها لكي يستطيع المعمار التوفيق المعماري بين الوحدات المستجدة ودمجها مع الوحدات الباقية القديمة في إطار صياغة جديدة لتلك الإضافات، وفيما يلي عرض لتلك الإجراءات:

أولا: ملكية الخواجا محمد المصابني للانتفاع بالمنشآت القديمة:

امتلك محمد على المصابني الانتفاع بالمنشآت القديمة – السابق ذكرها – فى 11 شهر جمادى الآخر سنة 1147هـ، وذلك عن طريق الإيجار من قبل محمد بن الحاج يحيي العزولي[1]، وبلغت قيمة هذا الإيجار 98 ألف نصف فضة[2]، أما بقية المباني التى أنشئت على أساساتها بقية وحدات الدار فقد انتقلت ملكيتها إلى الخواجا محمد على المصابني عن طريق الشراء، وكان ذلك في عام 1151هـ[3]، وذلك في ضوء ما أوردته وثيقة الإنشاء " أنه لما ملك الخواجا محمد المصابني جميع المكان الذي كان متداخلا فيما قبل تاريخه بالمكان الكبير المعروف بوقف الخواجا شهاب عطي الذي كان أصله بيت قهوة قديما تعرف بالماوردية ثم جعلها وكالة حمير ثم صارت المكان المذكور، وجميع بناء المكان القائم على الأرض المحتكرة بظاهر المكان المذكور وملاصق له من جهته الغربية، وجميع القاعة المفروزة من جملة منافع القاعة المعروفة بقاعة الشمع التي صارت خربة، وجميع الطبقتين اللتين أصلهما ثلاث طباق المختلط ذلك بالمكان المذكور ثانيا، وجميع الحاصل المجاور لذلك".

ثانيا: مرحلة تنفيذ بناء الدار:

تبين في ضوء وثيقة الإنشاء – موضوع البحث – أن الخواجا محمد المصابني بعد امتلك منفعة تلك الأماكن ــ السابق ذكرها ــ والتصرف فيها، قام بهدم القاعة الصناعية القديمة ومنافعها والحاصل والطبقتين والخربة الكشف، ونقل الأنقاض والأتربة التى تخلفت إثر هذا الهدم إلى الكيمان، ونظف موضع أرض تلك المنشآت التي هدمها، حتى صارت

1 – هو شيخ السادة التجار بسوق الشراب، وهو وكيل الحاج سليمان بن عبد الله الجرجي الجنس معتوق حسين بن شهاب عطي، دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجلات الدشت، سجل 102، وثيقة بتاريخ 11 شهر جمادى الآخر سنة 1147هـ، ص 262.

2 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجلات الدشت، سجل 102، وثيقة بتاريخ 11 شهر جمادى الآخر 1147هـ، ص 262.

3 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 535، بتاريخ غرة شهر صفر سنة 1151هـ، ص 317.

صالحة للبناء، وأفرز من ذلك قطعة أرض قدرت مساحتها بالربع من جملة أرض المنشآت التي هدمها، ثم صيرها مكانا صغيرا مجاورا لذلك[1].

أما بالنسبة لباقي الأرض فقد حفر أساسات الوحدات التي قرر إنشاءها، وخلطها بعد إنشائها بدار وقف حسين بن شهاب عطى بعد ترميمها وتجديدها (شكل 3)، وأحدث به أبنية مستجدة الإنشاء والعمارة، ليكون هذا الجزء هو أقدم مرحلة معمارية بالدار الحالية، وما أنشئ من وحدات معمارية على باقي الأرض التى تم تجهيزها تعتبر إضافات معمارية لاحقة على البناء الأصلي، وهي جارية فى وقف المصابني.

ثم أمر المصابني بإحضار الآلات المحكمة والمؤن المتقنة من جير وجبس وطين وقصرمل وأحجار نحيتة ودبش ومجاديل وطوب وأخشاب متنوعة ومسامير حديد بساير أنواعه، وأحضر المعماريين من مهندسين وبنائين ونجارين ونشارين ومبلطين وحجارين ونحاتين، حتى صار المكان الأول (دار شهاب عطي) وثلاثة أرباع أرض المباني التي هدمها مكانا كبيرا مستقلا على حدته، وذلك في ضوء ما أوردته وثيقة الإنشاء " أنه لما اندرج ذلك في تصرف وحيازة الخواجا محمد المصابني عنَّ له أن هدم المكان والحاصل والطبقتين والخربة المذكورين أعلاه ونقل ما كان على ذلك من الأتربة إلى الكيمان، ونظف أرض ذلك حتى صارت لوحة واحدة، وأفرز من ذلك قطعة أرض مقدرة بحق الربع سيجعلها مكانا صغيرا مجاورا لذلك يكون مستقلا على حدته وباقي أرض ذلك حفر أساساتها وشق جدرها وخلطها بالمكان المذكور أولا بأعاليه بعد أن عمره ورممه وأحدث به أبنية مستجدة الإنشاء والعمارة، حتى صار المكان المذكور أولا وثلاثة أرباع أرض العقارات المذكورة ثانيا مكانا كبيرا مستقلا على حدته حتى صار المكان الأول وثلاثة أرباع أرض المباني التي هدمها مكانا كبيرا مستقلا على حدته[2]

فقد كانت الدار تشتمل على دور أرضي يتكون من دركاة بها مسطبة للبواب تؤدي هذه الدركاة إلى حوش كبير كشف سماوي، ويتوصل من هذا الحوش إلى قاعة كبرى تتكون من إيوانين ودورقاعة تتوسطها فسقية، وتحتوى الدار أيضا على إسطبل كبير بعضه مسقف وباقيه مكشوف، وثلاث حواصل وكرسي راحة وبئر ماء وتبليطة وسلم صاعد لمساكن الحريم، وحوش ثانوي به منظرة وكرسي راحة وسلم صاعد إلى مساكن الحريم، والدور الثاني يشتمل على رواقين يعلو كل منهما الآخر، وقاعة معلقة تحوي إيوانين ودورقاعة يتوصل منها إلى فسحة بها حمام يشتمل على بيت أول وحرارة وحنفية وجرن رخام ودست نحاس، ومطبخ وكرسي راحة ومنافع ومرافق[3].

وهنا يمكن القول أن دار شهاب بن حسين عطي هي أقدم مرحلة معمارية بالدار الحالية حيث قام الخواجا حسين عطى بن الخواجا شهاب عطى بامتلاك المكان الذى كان عبارة عن بيت قهوة تعرف بقهوة الماوردية، وهى من الوحدات الباقية من المرحلة الأولى، ثم عرفت بقاعة الماوردية، ثم صارت وكالة حمير، ثم أصبحت دارا صغيرة، ثم تداخلت معماريا مع دار وقف الخواجا شهاب عطى، الكائن ذلك بالقاهرة بخط المشطيين تجاه حارة أمير جوان حيث كانت هذه القاعة تمثل الحد البحري لمكان شهاب عطي، وكان يتوصل إلى هذه الدار الصغيرة من استطراق بدار الخواجا شهاب

---

1 – **كان يشتمل هذا المكان الصغير على واجهة قبلية كانت مبنية بالحجر الفص النحيت، بها باب صغير يغلق عليه فردة باب، يدخل من هذا الباب إلى حوش صغير بعضه مسقف، وباقيه كشف سماوي، يتوصل من هذا الحوش إلى حاصل وحفرة مرحاض، وبالحوش سلم يوصل إلى فسحة بها كرسي راحة، وباب يدخل منه إلى رواق مسقف نقيا مركب على واجهة الدار والدركاة والحاصل الذي بداخل الدار وقف المصابني ـ المعروف الآن بدار مصطفى جعفر ـ، ويعلو هذا الرواق رواق ثاني بواجهتين مطلتين على الزقاق، وطبقة كبرى ومطبخ، وكانت حدود هذا المكان على النحو التالي: الحد القبلي والشرقي ينتهيان لدار وقف مصطفي جعفر وفيه الرواقين، والحد البحري والغربي ينتهيان إلى الدار والحوانيت، دار الوثائق القومية، محكمة الباب العالي، سجل 226، وثيقة 421، بتاريخ 18 شهر جمادى الأول سنة 1152هـ، ص 278.**

2 – **دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 518، 23 شهر ربيع الأول سنة 1151هـ، ص 309.**

3 – لمزيد من وصف عمارة الدار راجع نص وثيقة الإنشاء موضوع البحث.

عطى التي كانت تقع بصدر الدرب الأصفر، وكانت دار حسين بن شهاب عطى تشتمل على مساكن سفلية وعلوية ومنافع ومرافق وحقوقوما أنشئ من وحدات معمارية على باقي الأرض التى تم تجهيزها تعتبر إضافات معمارية لاحقة على البناء الأصلي، وبذلك يمكن تأريخ الجزء الأصلي من الدار، والذي تمثله دار شهاب عطي بتاريخ 1118هـ، وتأريخ الوحدات المعمارية التي أضافها محمد المصابني بعام 1151هـ، واستمرت هذه الدار ضمن أملاك محمد المصابني حتى عام 1171هـ.[1]

التعديلات التي طرأت على الدار خلال ملكية مصطفى جعفر:

تتمثل التعديلات التى طرأت على الدار خلال ملكية الخواجا مصطفى جعفر لها في تغيير طريقة التوصل إلى الدار، حيث كان يتوصل إلى هذه الدار وقت إنشائها من خلال زقاق بخط المشطيين، ثم سد ها الزقاق، ثم أصبح يتوصل إليها من الدرب الأصفر.

فقد ورد – كما سبقت الإشارة – أن دار حسين عطى التي كانت متداخلة مع دار والده شهاب عطي هي جزء من دار مصطفى جعفر الحالية، وظل مدخل دار حسين عطى هو المدخل الأصلي للدار وقت إنشائها على يد محمد على المصابني، وكان هذا المدخل عبارة عن استطراق يتوصل إليه من داخل دار شهاب عطي، ثم أصبح يتوصل إلي دار المصابني من زقاق بخط المشطيين، وكان هذا الزقاق من الأزقة غير النافذة حيث كان ينتهي عند مكان محمد المصابني الذي أفرزه بحق الربع من الأراضي التي أنشأ في موضعها الدار الحالية، ثم بعد ذلك هدمت أجزاء من دار شهاب عطي التي كانت تشغل صدر الدرب الأصفر، وبذلك أصبحت دار مصطفى جعفر تقع بأقصي الدرب الأصفر، وقد سد الزقاق المتوصل إليه من خط المشطيين، وصار يتوصل إلى الدار بمواجهة الداخل إلى الدرب الأصفر طالبا أقصاه.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التغير يعد من التغيرات الخارجية التي طرأت على الجوار العمراني للدار دون حدوث تعديلات معمارية على التخطيط الأصلي للدار، ومما سبق يلاحظ أن التغيرات العمرانية التي طرأت على الدرب الأصفر أفقدت دار مصطفى جعفر جزءا كبيرا من وحداتها، ولم تنتبه الدراسات السابقة لهذا الأمر فعرضت عرضا غير دقيق عند الدراسة الوصفية لهذه الدار، فاعتبرت أن الواجهة الحالية هي الواجهة الرئيسة للدار، ولكن الواجهة الأصلية لهذه الدار كانت تقع في مواجهة السالك بالدرب الأصفر طالبا أقصاه، وهى مندثرة حاليا[2].

نتائج البحث:

تبين من خلال دراسة وثيقة الإنشاء موضوع البحث أن هناك عدة نتائج تم التوصل إليها وهى كما يلي:

1. تحديد اسم المنشئ الأصلي للدار والقائم بإعادة بنائها عام 1151هـ (1738م) وهو الخواجا إسماعيل بن إسماعيل المصابني.
2. إثبات أن الخواجا مصطفى جعفر الكبير ليس المنشئ الأصلي وإنما قام بشرائها من منشئها عام 1171هـ (1757م).
3. تأريخ أقدم الوحدات المعمارية الباقية من الدار وهى القاعة الأرضية إلى عام 1118هـ، وتأريخ الوحدات الباقية الأخرى إلى عام 1151هـ.
4. التعرف على التغيرات التي طرأت على الدرب الأصفر حيث كان هذا الدرب من الدروب غير النافذة، وأن توصيله بشارع المعز كان من ضمن أعمال نظارة الأشغال العمومية عام 1931م.

---

1 – دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل 224، وثيقة 518، 23 شهر ربيع الأول سنة 1151هـ، ص 309.

2 – ترصد هذه التعديلات عدة وثائق ولا يتسع نطاق البحث لنشرها حاليا، ويعتزم الباحث نشرها في وقت لاحق.

ملحق البحث (صورة من أصل الوثيقة):

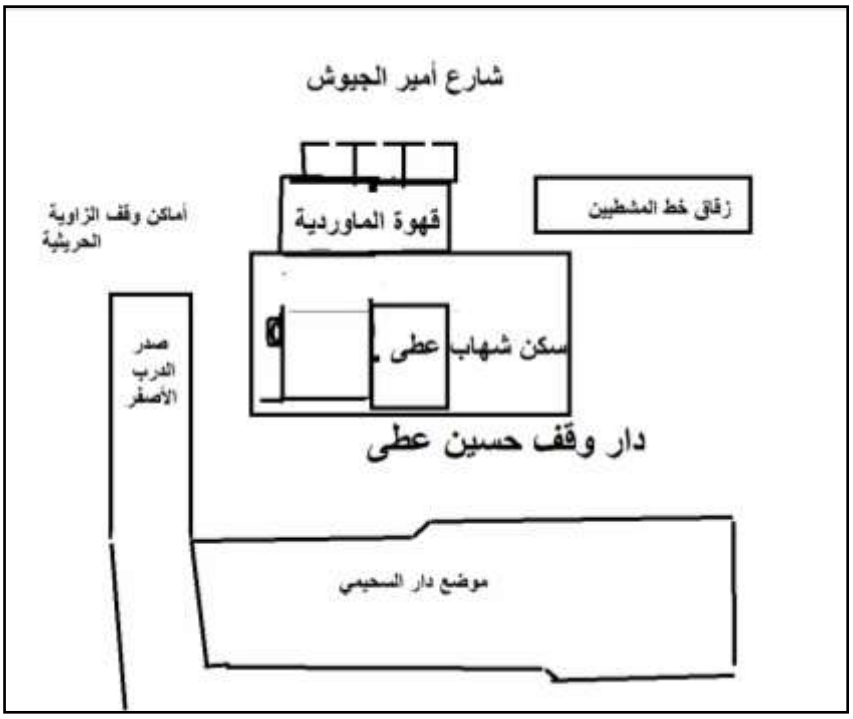

شكل (1) يبين موضع دار مصطفى جعفر قبل الإنشاء في ضوء الوثائق، عمل الباحث.

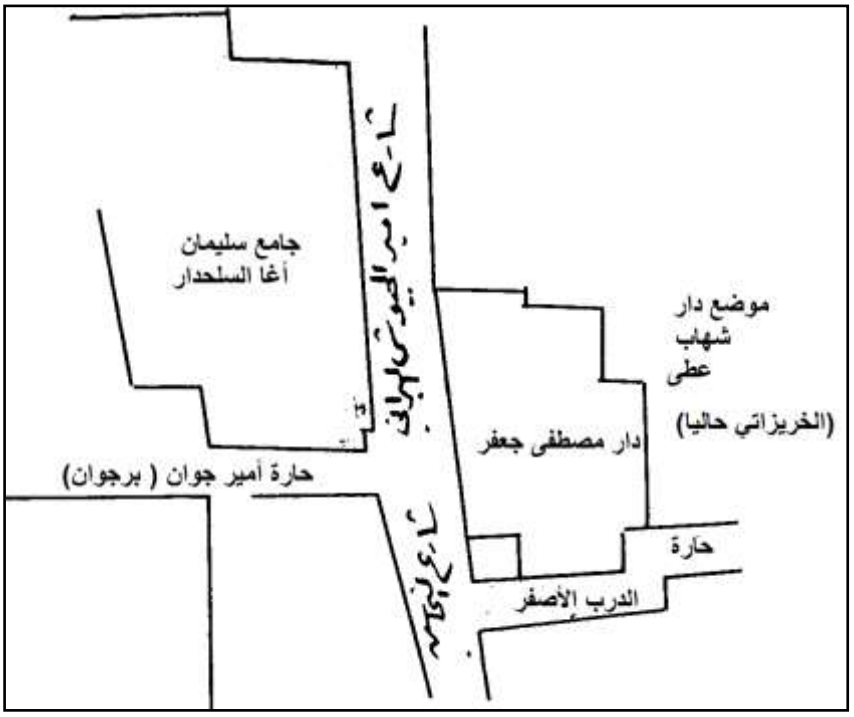

شكل (2) يبين موضع دار مصطفى جعفر حاليا، المصدر: وزارة الأوقاف، قسم الاوقاف والمحاسبة، ملفات التولية، ملف 36942، بتصرف من الباحث.

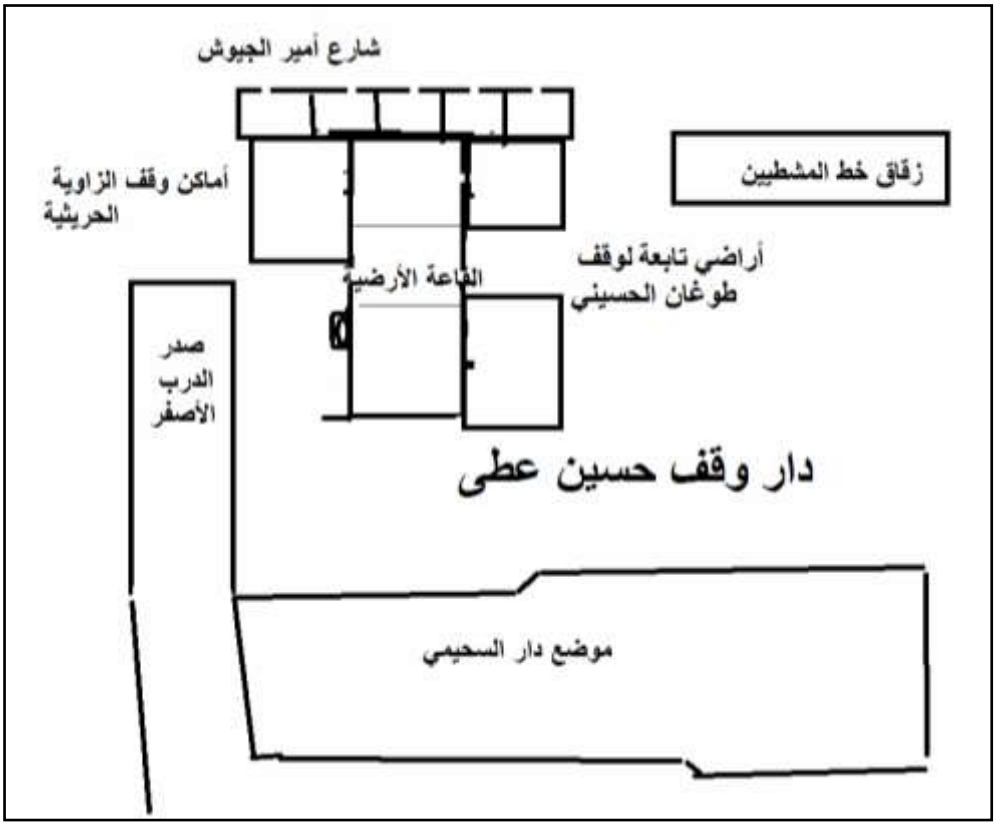

شكل (3) يبين التكوين المعماري لدار مصطفى جعفر خلال المرحلة الأولى في ضوء الوثائق، عمل الباحث.

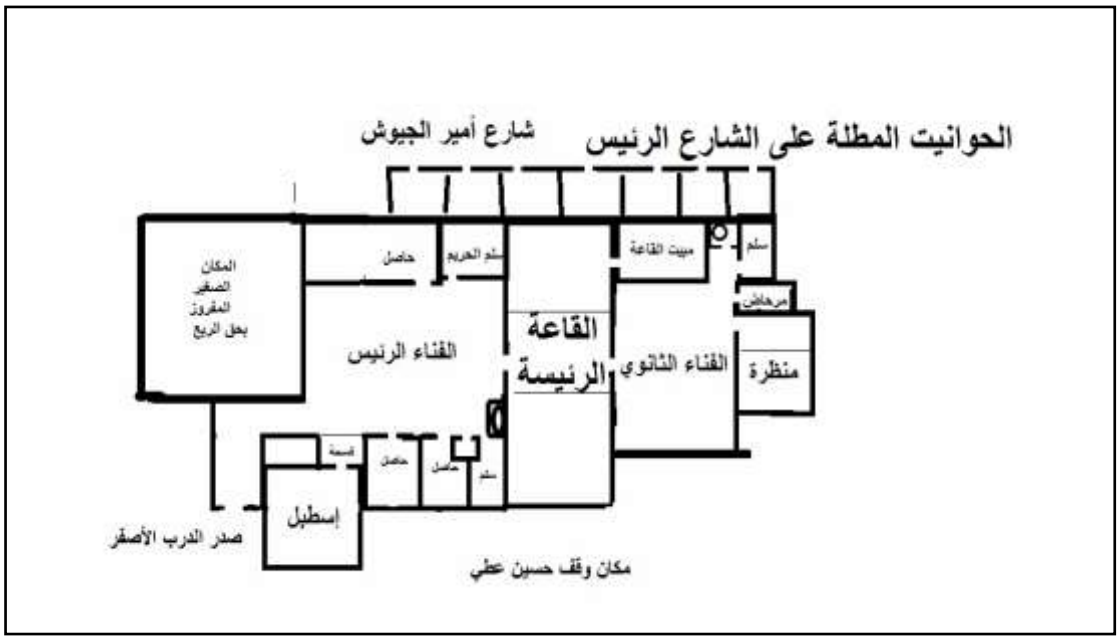

شكل (4) رسم تصوري يبين التكوين المعماري لدار مصطفى جعفر في ضوء وثيقة الإنشاء عام 1151هـ.

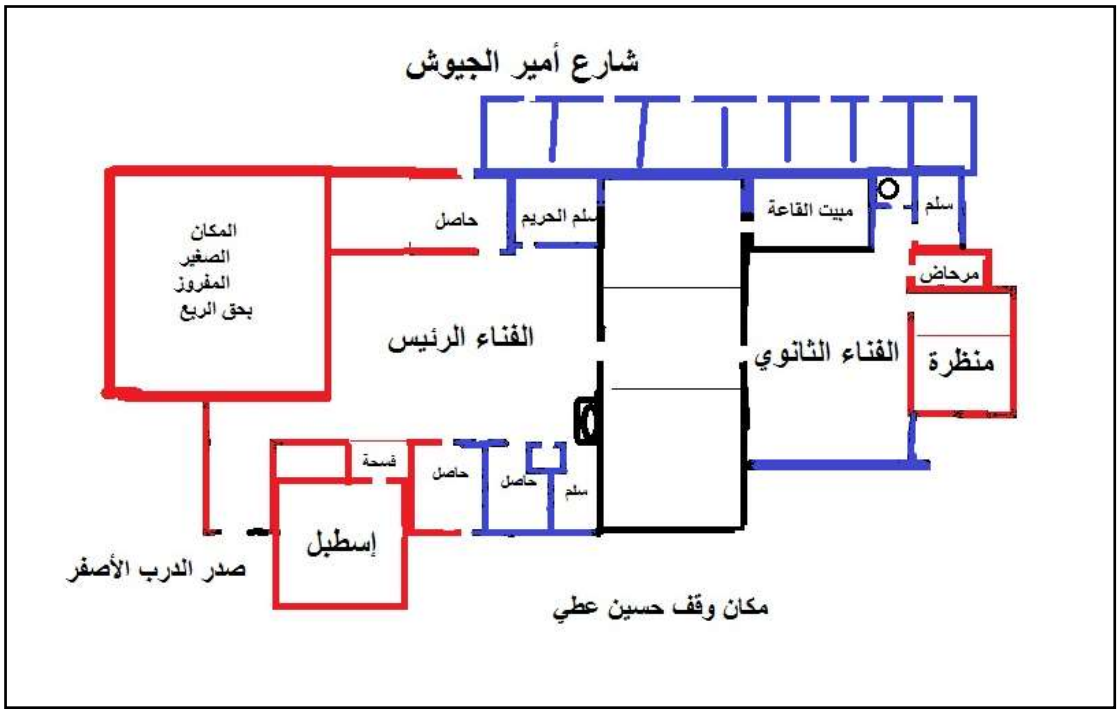

شكل (5) رسم تصوري يبين الوحدات الباقية والمندثرة من التكوين المعماري بالدور الأرضي لدار مصطفى جعفر خلال المرحلة الثانية في ضوء وثيقة الإنشاء عام 1151هـ ، عمل الباحث.

المرحلة الأولى 1118هـ

المرحلة الثانية 1151هـ

الوحدات المندثرة من المرحلة الثانية

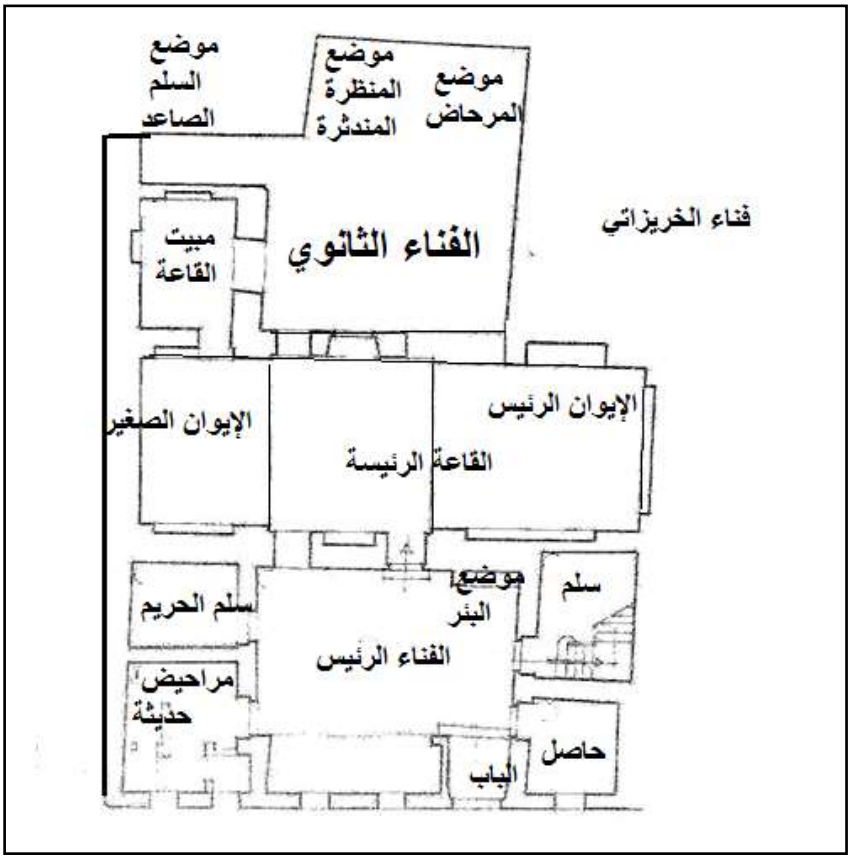

شكل (6) مسقط أفقي لدار مصطفى جعفر أثناء أيلولتها إلى لجنة حفظ الآثار، مبين عليه وحدات الدار، بتصرف من الباحث.